

الأصول في النحو

ودَلَّطَى وسَرَدَى النونُ والألفُ زائدتانِ لأنك تقولُ : حَبِطَ ودَلَّطَهُ بيدهِ وسَرَدَهُ فهذا منَ الثلاثةِ وقالَ جميعُ أصحابنا إِذَا بنيتَ مِن (ضَرَبَ) نحو : دَحْرَجَ قلت : ضَرَبَ بِبَ حتى يَصِيرَ الحرفُ أربعةً ولا يدغمُ الباءُ في الباءِ لأنك إنما أردت أن تلحقه بوزن دَحْرَجَ ولو أدغمتَ لحركتَ ما كان ساكناً وسكنت ما كان متحركاً وزال دليلُ الإلحاقِ وإِنَّ بنيتَ مِن (دَحْرَجَ) مثلُ : سَفَرَ جَلَّ اسماً زدتَ حرفاً حتى يكونَ خمسةً تقولُ : دَحْرَجَ جَجُ ولا تكونُ الألفُ ملحقةً أبداً إلاَّ أَنْ تكونَ آخرًا نحو : (عَلَقَى) وتعرفُ أَنَّها ملحقةٌ إِذَا رأيتها منونةً في كلامِ العربِ لِأَنَّها إِذَا نَمَا تكونُ للتأنيثِ في نحو : عَطَشَى وبُشِرَى فَإِذَا لم تكنْ للتأنيثِ كانتْ ملحقةً وكانتْ منونةً نحو (عَلَقَى وَمَعَزَى) لِأَنَّها منونةٌ ومِنَ العربِ مَنْ يَنونُ دَفَلَى وذَفَرَى فيجعلهما ملحقتينِ .

واعلامُ : أَنْ الواوَ إِذَا انضمَّ ما قبلها والياءُ إِذَا انكسر ما قبلها لا يكونانِ ملحقينِ نحو : عَجُوزٍ وعمُودٍ وسَعِيدٍ وقَضِيبٍ وَإِذَا كانَ ما قبلها مفتوحاً نحو : حَوِّقَلٍ وبَيْطَرٍ فهما ملحقتانِ وكذلكِ إِذَا سُكِّنَ ما قبلهما فحكمُها حكمُ الصحيحِ نحو (جَهْوَرٍ) وحِذْيَمٍ وأَمَّ الميمُ والهمزةُ فلا تكادانِ تكونانِ ملحقتينِ إلاَّ قليلاً في نحو : زُرُقُمٍ وسُتْهُمٍ وشَأْمٍ